أكد أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الحكومة بلغ ٦٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٤.. الشيخ خالد بن عبد الله:

البحرين نجحت في تحويل اقتصادها المعتمد على النفط إلى أحد أكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة

أكد الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قد نجحت في تحويل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي إلى أحد أكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة.

ولفت إلى أن إسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ حوالي ٨٦% حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، وأن ذلك يأتي ترجمة لتوجهات وتطلعات الحكومة في إنجاز المزيد من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق أولوية التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة الواردة في برنامج الحكومة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦) الذي بلغ التقدم المحرز في إنجاز المشاريع المدرجة ضمنه ما نسبته ٦٨% حتى نهاية عام ٢٠٢٤.

جاء ذلك في معرض رده على السؤال البرلماني المقدم من خالد صالح بوعنق، عضو مجلس النواب، والسؤال البرلماني المقدم من عبد الواحد عبد العزيز قراطة، عضو مجلس النواب، والمرتبطين ارتباطاً وثيقاً بموضوع واحد، وهو مستجدات تنفيذ برنامج الحكومة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦).

○ الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة.

وأوضح في الرد على السؤالين أن الحكومة ووفقا للآليات الدستورية تقدم برنامجها إلى مجلس النواب، وبعد إقراره تباشر إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة، ليصدر بقانون بعد الموافقة عليه من قبل السلطة التشريعية، ليصبح البرنامج مرتبطاً تنفيذه بالميزانيات المرصودة على مدار دورتي ميزانية خلال الفصل التشريعي الواحد، لافتا إلى عملية متابعة تنفيذ البرنامج تتم عبر منظومة إلكترونية متقدمة تُستخدم لمتابعة عمل الوزارات والجداول الزمنية للمشاريع، ومؤشرات الأداء؛ لضمان قياس مستمر للأداء المؤسسي والمشاريع وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة، وترفع التقارير الدورية إلى مجلس الوزراء واللجان الوزارية لرصد التقدم والتحقق من الالتزام بالجداول الزمنية، ويتم تحديث البيانات والمشاريع المسجلة بشكل دوري وبحسب المستجدات.

أبرز مؤشرات التعافي الاقتصادي والتوازن المالي

وفيما يتعلق بأبرز مؤشرات التعافي الاقتصادي والتوازن المالي، فقد أكد نائب رئيس مجلس الوزراء أنه وفي إطار تنفيذ برامج خطة التعافي الاقتصادي التي أطلقت في أكتوبر ٢٠٢١ خطوة مكملة لجهود الحفاظ على النمو الاقتصادي الإيجابي، فقد تمكنت الحكومة من الانتهاء من تنفيذ ٢٢ برنامجا من أصل ٢٧ برنامجا حتى الآن، والتي تمثل مجتمعة أولويات الخطة وهي على النحو التالي:

١) خلق فرص عمل واعدة لجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل: تهدف هذه الأولوية إلى توظيف ٢٠ ألفا وتدريب ١٠ آلاف بحريني سنويا حتى عام ٢٠٢٤، حيث تم توظيف ٢٩,٩٩٥ مواطنا وتدريب ١٠,٣٤٤ مواطنا في عام ٢٠٢٢، وتوظيف ٢٩,٥٣٣ وتدريب ١١,٠٧٨ مواطنا في عام ٢٠٢٣. أما في عام ٢٠٢٤، فقد تم توظيف ٢٧,١٤٧ مواطنا بحرينيا وتدريب ١٩,٨٥٩، وذلك بزيادة بنسبة ١٣٦% و١٩٩% على التوالي عن العدد المستهدف سنويًا.

٢) تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها: وذلك من خلال تنفيذ سبعة برامج رئيسية، بهدف استقطاب استثمارات مباشرة بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣، وقد تم تجاوز هذا الهدف باستقطاب استثمارات بقيمة ٢,٨٦ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠٢٣.

٣) تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى: تم إطلاق حزمة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تفوق ٣٠ مليار دولار أمريكي، وقد تم الانتهاء من ١٧ مشروعا استراتيجيا منذ إطلاق الخطة، ومن أبرزها افتتاح مشروع تحديث مصفاة بابكو، ومستشفى الملك حمد - الإرسالية الأمريكية، بالإضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية للكهرباء في جزيرة حوار، ومشروع تطوير شبكات نقل المياه في المحافظة الجنوبية وشرق الحد، ومشروع توسعة شبكة نقل الكهرباء جهد ٢٢٠ كيلو فولتا، وغيرها.

٤) تنمية القطاعات الواعدة: هدفت هذه الأولوية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٥% خلال عام ٢٠٢٢، حيث تم إطلاق وتنفيذ ست استراتيجيات للقطاعات ذات الأولوية، وهي (قطاع الصناعة، وقطاع النفط والغاز، والقطاع اللوجستي، وقطاع السياحة، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي). وقد اشتركت جميع تلك الاستراتيجيات في تضمين مساهمة تلك القطاعات في نمو الناتج المحلي غير النفطي كهدف من أهدافها الرئيسية، الأمر الذي يدعم التعافي الاقتصادي والنمو المستدام. وفي هذا السياق نجحت المملكة في تجاوز النسبة المستهدفة، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٧,٥% في عام ٢٠٢٢ بالأسعار الثابتة. جدير بالذكر أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغت ٤% في عام ٢٠٢٣م بالأسعار الثابتة.

٥) تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي: واصلت المملكة نهجها الإيجابي الموجه نحو تطوير مسار المالية العامة. وبالرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهت العالم خلال السنوات الماضية، فقد تمكنت المملكة من إحراز تقدم ملموس على مستوى تطبيق المبادرات، حيث تم تحقيق فائض أولي لأول مرة منذ ١٠ سنوات في عام ٢٠٢٢ بلغت قيمته ٥٥١ مليون دينار بحريني، واستمر ذلك في عام ٢٠٢٣، حيث تم تسجيل فائض أولي بلغ ٦١ مليون دينار بحريني. أما فيما يخص أداء الإيرادات غير النفطية، فقد ارتفعت في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٣٧% مقارنةً بعام ٢٠١٨ (قبل بدء برنامج التوازن المالي في نسخته الأولى). تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات غير النفطية قد تجاوزت حاجز المليار دينار بحريني للمرة الأولى في عام ٢٠٢٢، كما ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لتصل إلى ٨% في عام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ٤% في عام ٢٠١٨، وارتفعت نسبة تغطيتها للنفقات المتكررة الأولية لتصل إلى ٤١% في ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٨% في عام ٢٠١٨. ومن ناحية النفقات المتكررة، تمكنت المملكة من السيطرة على مستويات النفقات المتكررة الأولية والحفاظ على مستويات نمو ثابتة خلال فترة البرنامج، حيث تم وضع ضوابط فعالة لتوجيه الإنفاق على القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم، وبلغت النفقات المتكررة الأولية حوالي ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ١٨% في عام ٢٠١٨. أما على صعيد ضبط مستويات الدين العام، فقد تمكنت المملكة من السيطرة على نمو مستويات الدين العام، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للدين العام ٨% خلال فترة برنامج التوازن المالي (٢٠١٩ - ٢٠٢٣) مقارنةً بنسبة ٢٠% قبل بدء البرنامج خلال السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٨).

تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات والبيئة

إلى ذلك، تضمن رد نائب رئيس مجلس الوزراء استعراضاً لأبرز مشاريع البنية التحتية والخدمات والبيئة، فإلى جانب المشاريع التي تم تنفيذها وإعلان الانتهاء منها خلال عامي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤)، فقد كشف معاليه عن أبرز المشاريع الجاري تنفيذها ضمن برنامج الحكومة الحالي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦)، والمقرر الانتهاء منها على المدى القصير، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: مشاريع الطرق

١) مشروع إنشاء جسر أحادي الاتجاه من شارع الجنبية إلى شارع الشيخ عيسى بن سلمان: ويهدف إلى تطوير تقاطع الجسرة، ورفع طاقته الاستيعابية بمقدار يصل إلى ٥٧ ألف مركبة في اليوم من خلال إنشاء جسر أحادي الاتجاه للانعطاف يساراً من شارع الجنبية إلى شارع الشيخ عيسى بن سلمان شرقاً بطول إجمالي يصل إلى ٨٨٤ متراً مع المنحدرات.

٢) مشروع توسعة شارع الشيخ خليفة بن سلمان (الجزء المحصور بين شارع الشيخ زايد إلى شارع الشيخ عيسى بن سلمان): يهدف إلى رفع الطاقة الاستيعابية للشارع من خلال توسعته من ثلاثة إلى خمسة مسارات شمالاً في الجزء المحصور بين تقاطع شارع الشيخ زايد وتقاطع سار.

٣) مشروع إنشاء الشارع الرابط بين الحنينية والمعسكر: يشمل نطاق العمل استحداث شارع ذي مسارين في كل اتجاه يربط بين شارع الحنينية وشارع المعسكر بطول ٢,٤ كيلومتر.

٤) مشروع الطرق المؤدية إلى مدينة خليفة الإسكانية (الطريق الرابط ١، ٢، ٣، وشارع البوليفارد).

٥) مشروع تطوير تقاطع مدينة عيسى الشمالي: يهدف إلى تطوير تقاطع شارع الشيخ سلمان مع شارعي عمان وسلماباد، حيث تتضمن الأعمال إنشاء جسر علوي بثلاثة مسارات لكل اتجاه؛ لتوفير حركة حرة دون توقف على امتداد شارع الشيخ سلمان، وتطوير التقاطع أسفل الجسر بإشارة ضوئية.

ثانياً: مشاريع الصرف الصحي

١) مشروع الخط الرئيسي الناقل لمياه الصرف الصحي من مدينة حمد إلى بوري: يهدف إلى إلغاء محطة ضخ، ورفع الطاقة الاستيعابية للشبكة بما يحقق الاستدامة في تشغيل شبكة الصرف الصحي.

٢) مشروع إنشاء شبكة الصرف الصحي في مجمع ١٠١٦ باللوزي ومجمع ١٢٠٣ بمدينة حمد: يهدف إلى ربط مجمع ١٠١٦ باللوزي ومجمع ١٢٠٣ بمدينة حمد بشبكة الصرف الصحي.

٣) مشروع بناء الخط الرئيسي لمياه الصرف الصحي والخط الرئيسي لمياه الصرف الصحي المعالجة لخدمة مدينة شرق سترة الإسكانية: يهدف إلى ربط مدينة شرق سترة الإسكانية بشبكة الصرف الصحي، بالإضافة إلى توفير مياه الصرف الصحي المعالجة للمدينة الإسكانية، وذلك لري المسطحات الخضراء.

٤) مشروع بناء الخط الرئيسي الناقل لمياه الصرف الصحي في منطقة الزنج: يهدف إلى إلغاء خمس محطات ضخ رئيسية، بما يحقق الاستدامة في تشغيل شبكة الصرف الصحي.

ثالثاً: مشاريع نقل الكهرباء

١) مشروع الجسرة ٤٠٠ كيلو فولت.

٢) مشاريع محطات نقل الكهرباء ٦٦ كيلو فولت: وهي عبارة عن تنفيذ ثلاث محطات ٦٦ كيلو فولت في كل من كرزكان والرفاع الشمالي وبلاج الجرائر.

رابعاً: مشاريع نقل المياه

١) مشروع تزويد مدينة شرق سترة بالمياه: تمت ترسية هذا المشروع الذي يتكون من مجموع خزانات بسعة ١١ مليون جالون.

٢) مشروع محطتي جنوب سار والحنينية للمياه: تمت ترسية هذا المشروع الذي يتكون من بناء محطتي جنوب سار والحنينية بمجموع خزانات بسعة ٢٢,٥ مليون جالون.

خامساً: مشاريع الصحة

١) مشروع توسعة وتحديث مركز الكويت الصحي: في آخر مراحل التنفيذ.

٢) مشروع تطبيق نظام إلكتروني لخدمات الصحة العامة ذات الأولوية: قيد التطوير.

٣) مشروع مستشفى للرعاية الطويلة بالمحرق: تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية في ديسمبر ٢٠٢٤، وسيتم تدشينه.

٤) مشروع التأمين الصحي (صحتي).

يشار إلى أنه قد تم تسجيل ٩٤١ مرفقا للرعاية الصحية كمنشأة صحية بنهاية عام ٢٠٢٤، منها ٢٩ مستشفى، و٣٦٨ مركزا طبيا، و١٠٩ عيادات طبية، وغيرها.

سادساً: مشاريع التعليم

١) مشروع إنشاء مبنى أكاديمي بمدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات: يتضمن ١٧ فصلا دراسيا، تتسع لـ ٥٩٥ طالبة.

٢) مشروع إنشاء مبنى أكاديمي بمدرسة البسيتين الابتدائية للبنين: يتضمن ١٧ فصلاً دراسيا، تتسع لـ ٥٩٥ طالبا.

٣) مشروع إنشاء مبنى أكاديمي بمدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات: يتضمن ١٩ فصلاً دراسياً، تتسع لـ ٦٦٥ طالبة.

٤) مشروع مدرسة ابتدائية إعدادية للبنات بمنطقة قلالي: اكتمال متطلبات إنشاء المدرسة، وتعيين استشاري المشروع وطرح المناقصة.

يشار إلى أن حجم استثمار القطاع الخاص في التعليم قد بلغ في عام ٢٠٢٣ أكثر من ١٢ مليون دينار بحريني، وسعت الحكومة إلى الوصول إلى هذا الاستثمار تنفيذاً لبرنامجها الذي وجّه إلى التوسّع في الشراكة مع القطاع الخاص لاستدامة تطوير البنية التحتية بما يوفّر أفضل الخدمات، ويوفر الفرص الواعدة للمواطنين، بالإضافة إلى تشجيعه على تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى وتقديم الخدمات الحكومية.

سابعاً: المشاريع الإسكانية

١) المرحلة الثالثة من مشروع مدينة سترة الإسكانية: تم إعلان البدء في تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع، والمكونة من ١٢٦٩ وحدة سكنية.

٢) برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية الذي يتضمن:

- مشروع تطوير ١٣١ وحدة بمدينة سلمان: تم البدء في الأعمال الإنشائية بالمشروع.
- توقيع عقود بدء تنفيذ مشروعي البحير وهورة سند، بالإضافة إلى طرح المزايدات الخاصة بتنفيذ ثلاثة مشاريع في مدينة سلمان.

٣) برنامج التمويلات الإسكانية.

٤) مشاريع تطوير المناطق القديمة: شرعت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بالتنسيق مع الوزارات المعنية في وضع الخطة التنفيذية لمشروع تطوير مدينة المحرق، وهو المشروع الذي شهد استملاك عدد كبير من العقارات. وسيطور المشروع في مرحلته الأولى عدداً من الفرجان والأحياء السكنية، حيث سيتم بناء وترميم ٣٠٠ وحدة سكنية، وتطوير خدمات البنية التحتية، فضلًا عن توفير واجهات سياحية وثقافية ومواقف للسيارات وغيرها من الخدمات.

٥) تطوير التشريعات والأنظمة.

٦) إنجاز خطة التحول الرقمي الشامل.

٧) تطوير الاشتراطات التنظيمية والتعميرية.

كما تضمن الرد الإشارة إلى ما تم إنجازه في مشاريع حماية البيئة، والتي من بينها أعمال التشجير، وتحديث وتوسعة شبكة رصد جودة الهواء المحيط، ومراقبة الانبعاثات، وإدارة المخلفات، وتدشين أنظمة التراخيص الإلكترونية، إلى جانب مشاريع تختص بالحياة النباتية والحيوانية والثروة البحرية.

جهود رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم

إلى ذلك، أشار نائب رئيس مجلس الوزراء في معرض الرد على السؤالين النيابيين إلى حرص الحكومة على تحقيق أولوية رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم الواردة في برنامج الحكومة، مستعرضاً أبرز الجهود المبذولة في ذلك، والتي تتمثل في:

١) استمرار الحكومة في إعفاء السلع الأساسية وبعض القطاعات من القيمة المضافة، علاوةً على تطبيق القيمة المضافة الصفرية على بعض القطاعات ومنها قطاع الطاقة، مما يسهم في إبقاء معدلات التضخم عند مستويات مستقرة، حيث بلغ مؤشر أسعار المستهلك حوالي ١,٣% في النصف الأول من عام ٢٠٢٤م بالمقارنة مع نسبة التضخم العالمية البالغة ٤,٣% بحسب صندوق النقد الدولي.

٢) استمرار الحكومة في تقديم الدعم للمواطنين: حيث تتمثل أهم برامج الدعم الاجتماعي في الدعم المالي لمحدودي الدخل (علاوة الغلاء)، والمساعدة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، ومخصص ذوي الإعاقة، والتعويض النقدي مقابل رفع الدعم عن اللحوم، وعلاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين، وعلاوة بدل الإيجار (بدل السكن). كما أشار معاليه إلى التوافق مع مجلس النواب خلال مناقشة قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، على مبادرات لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، والتي تتمثل في زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين، ومضاعفة الدعم المقدم لذوي الإعاقة الشديدة، وزيادة علاوة تحسين المعيشة للموظفين في القطاع العام حسب الدرجات الوظيفية المستحقة. هذا إلى جانب دعوم أخرى متنوعة، مثل: دعم الكهرباء والماء الذي يستفيد منه كل مواطن في مسكنه الأول، ودعم بعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي من خلال تخفيض فاتورة الكهرباء والماء، ودعم تعرفة الوقود المحلي، وغيرها.

٣) العمل مع مجلس النواب للوقوف على الخيارات المناسبة لتطوير برامج الدعم الاجتماعي الحالية، تحقيقاً للعدالة، وذلك من خلال اللجنة الممثلة للحكومة في الاجتماعات المشتركة مع السلطة التشريعية بشأن إعادة هيكلة الدعم الحكومي.

٤) إسهام صندوق العمل «تمكين» في تحسين المستوى المعيشي للبحرينيين من خلال حزمة من البرامج التي تم إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٣ تستهدف ٥٠ ألف بحريني، والتي تعد الأكبر منذ التأسيس، وأدت إلى نتائج إيجابية في زيادة أجور ٧٠% من البحرينيين في عام ٢٠٢٣ ممن تلقوا تدريباً في الشهادات الاحترافية قبل عامين، ورفع أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص، وارتفاع متوسط أجور الداخلين الجدد إلى السوق عبر البرنامج الوطني للتوظيف، ومضاعفة جهود الإدماج للبحرينيين في القطاع الخاص، وتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، كونها المؤسسات الأكثر استفادة من برامج الدعم.

جهود تعزيز جودة الخدمات الحكومية وتعظيم العائد من التحول الرقمي

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء أنه واستمراراً لتحقيق هدف مواصلة العمل على تطوير الأداء وجودة الخدمة الحكومية واستدامتها للمواطنين، والذي انبثق منه محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي ضمن أولوية خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية الواردة في برنامج الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، فإن أبرز الجهود المبذولة لتحقيق ذلك تتمثل في:

١) الانتهاء من إطلاق العديد من معلومات الخدمات الحكومية مثل توثيق ونشر أكثر من ١٣٠٠ خدمة حكومية على دليل الخدمات الحكومية في موقع بوابة الحكومة الإلكترونية، وإطلاق دليل اشتراطات الأنشطة التجارية لأكثر من ٥٠٠ نشاط تجاري، وإطلاق النسخة المحدثة من الدليل الموحد لاشتراطات البناء ونشره على نظام «بنايات»، وإطلاق دليل خدمة العملاء الموحد للموظفين.

٢) إطلاق وتطوير وتدشين عدد من الأنظمة والتطبيقات الحكومية مثل النسخة المطورة من نظام السجلات التجارية «سجلات ٣,٠»، وتطوير خدمات نظام تراخيص البناء «بنايات»، والنظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وإطلاق تطبيق «التاجر»، وتدشين النسخة المطورة من منصة البحرين للبيانات المفتوحة، ومنصة الاستثمار في الأراضي الحكومية، وإطلاق النظام الوطني للمواعيد، وتطبيق «صحتي».

٣) إطلاق وإعادة هندسة وتطوير عدد من الخدمات الحكومية مثل الرخصة الذهبية للمشاريع الاستراتيجية، وإعادة هندسة ٥٠٠ خدمة حكومية، وارتفاع عدد الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً على كل القنوات من ٢٥ خدمة في ٢٠٠٨ إلى ٦٩٥ خدمة. علماً بأنه جار العمل على تطوير ٣٠٠ خدمة حكومية.

هذا، وأعرب معالي نائب رئيس مجلس الوزراء عن خالص تقديره للجهود الوطنية التي يضطلع بها مجلس النواب، مؤكداً مضي الحكومة في ترسيخ نهج التعاون البناء والمثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل خير وصالح الوطن والمواطن.

متابعة تنفيذ برنامج الحكومة عبر منظومة إلكترونية متقدمة لضمان قياس مستمر للأداء والمشاريع

الحكومة ملتزمة بتنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية في قطاعات البنية التحتية والخدمات والبيئة

مواصلة تقديم الدعم للمواطنين من خلال برامج الدعم الاجتماعي ومبادرات تحسين مستوى المعيشة